اي ام الولد الذي حملت به من وطيء غيره اي السيد زوج او
غالط او زان او غاصب بعد تحقق الاستيلاد لها من سيدها
فيعتق بعد موته من راس ماله لانها ذات رحم فولدها
من غير سيدها بمنزلتها واما ولد ها من سيدها فهو حر بلا خلاف
واما ولدها السابق فقنّ ولا يقال له ولد ام ولد وحينئذ فلا
حاجة للتقييد بكونه بعد الاستيلاد والا لفهم الذي ولدته
ام الولد من غير سيدها بعد الاستيلاد كربيبة السيد في الحرمة
عليه قال الخرشي والمجوز لسيدها وطيها لانها بمنزلة الربيبة
ولا تزد بضم المثناة فوق وفتح الراء بايه ضمير ام الولد المرفوع
بسبب ظهور دين على سيدها ان تأخر الدين عن ولادتها
من سيدها بأن سبقه الدين ولادتها منه بخلاف المدبر فانه
يرده الدين مطلقا بعد موت سيده والسابق في حياة وامتناء
المخلس بالمعين الاعم او الاخص ان اهل امته فانها تباع عليه
في الدين كما سبق وصدق بضم الصاد المهملة وكسر الدال
المهملة مشددة نائبه ضمير السيد المفهوم من السياق تصديقا
بلا يمين ان انكر السيد الوطيء لامته التي اتت بولد
وادعت انه منه لانها دعوى لاثبت الابعدلين فلا تكفي
بمجردها قال الخرشي ولو انكر السيد وطيء امته واتت بولد فانه
لا يلحق به ولا يلزمه يمين على ذلك اذا ادعت الامة انه منه
واليه اشار بقوله ولا يمين ان انكر لان ذلك من دعوى العتق
وكل دعوى لا تثبت الا بعدلين فلا يمين بمجردها وشبه في نفي
الامومة اللازم للتصديق في انكار الوطيء فقال كما ان استبرأ
السيد امته من مائه بحيضة لم يطأ السيد الامة بعدها اي
الحيضة وولدت الامة ولدا امكن حدوثه حملها له بعد
الاستبراء بأن ولدته بعد ستة اشهر الاخمسة ايام فاكثر

فيصدق

فيصدق السيد في نفيه فلا يلحق به فلا تثبت لها الامومة
والا يستبرئها او استبرأها ولم يمكن حدوثه بعده بان ولدته
بعده بلوم ما اقل من ستة اشهر الا خمسة ايام لحقه اي الولد
السيد وثبتت لها الامومة به لكشف الغيب انها كانت حاملا
به وقت حيضها اذ لا يمكن ولد كامل في اقل من ستة الا خمسة
ايام ويلحق به في عدم الاستبراء ولو ناخر اي اقتضى امد
الحمل قال الخرشي يعني ان السيد اذا اقر بوطيء امته الآنه
اسقط الحيض ان استبرأها بحيضة واحدة ولم يطأها بعد ذلك
وادعت الامة انه وطيها بعد ذلك واتت بولد لستة اشهر
فاكثر من يوم الاستبراء فانه لا يلزمه يمين ولا يلحق به الولد
وينتفي عنه بلا لعان ولا حد عليها وبعبارة والستة اشهر من
يوم ترك وطيها الا من استبرأها كما في تت ثم انه يصدق في
الاستبراء من غير يمين فان اقر السيد بوطيء امته ولم يستبرئها
او استبرأها ولكنه اتت بولد لدون اقل امد الحمل من يوم الاستبراء
فانه يلحق به وكذلك يلحق به في صورة عدم الاستبراء ولو اتت
به لاقصى امد الحمل قال البناني قوله والستة اشهر من
يوم تركه وطيها هذا غير صحيح اذ لو اتت به لستة من يوم
ترك الوطيء لكان الاستبراء لغوا غير معتبر لتحقق وقوع الحمل
في الحمل فيكون بمنزلة من لم يستبر ولا يشترط في ثبوت
الولد للامة امومة للامة ثبوت الولادة من الامة للولد الذي
تدعيه لسيدها بل يكفي اتيانها بولد تنسبه له ولو ميتا الا
ان انكر السيد الوطيء فقالت البينة اقر السيد به فيشترط
ثبوتها ولم ينكره وعدم الولد بان ادعت موته فيشترط
ثبوتها وكفى في الثبوت امرأتان شاهدتا على ولادة
انثى اي الولادة من شقها المحل وتورمه قال الخرشي